



بنك السودان المركزي

العنوان التلغاري : البنك - تعنون المراسلات برسم الحافظ - ص . ب ٣١٣

التاريخ : ١٤٣١ هـ / ٢٤

الموافق : ٢٠١٠/١٠/٣٠ م

منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

منشور رقم (٢٠١٠/٩)

معنون لكافة المصارف العاملة

الموضوع :- ضوابط تفعيل الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية

بغرض ضبط عملية الاختيار لعضوية مجالس الإدارات ومنحها الاهتمام والعناية اللازمين فقد

تقرر إلغاء المنشور ٢٠١٠/٦ الخاص بالموضوع ،علي أن يتم العمل وفقاً للآتي :

أولاً: مجالس الإدارات

١. لا يسمح بالجتمع بين رئاسة مجلس إدارة مصرف وعضوية مجلس إدارة مصرف آخر .
٢. أن لا يتم ترشيح أي شخص تم عزله أو حظره بواسطة الحافظ لعضوية مجلس إدارة أي مصرف أو شركة تابعة يساهم فيها المصرف إلا بعد موافقة الحافظ المسقبة بترشيده وبعد مرور فترة لا تقل عن ثلاثة سنوات من تاريخ العزل أو خمسة سنوات من تاريخ الحظر .
٣. أعضاء مجالس الإدارة الممثلين لجهات مساهمة :
 - أ. لا يسمح أن يكون مثل الجهة المساهمة في مصرف مثلاً لها في أكثر من مصرف واحد .
 - ب. لا يتم تغيير مثل الجهة المساهمة في مجلس إدارة المصرف أكثر من مرة خلال دورة المجلس إلا بعد الحصول علي موافقة الحافظ المسقبة.
٤. اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية للمصارف :
 - أ. يحظر علي المصارف عقد اجتماعات الجمعيات العمومية خارج البلاد إلا بموافقة الحافظ.
 - ب. يجب أن تعقد علي الأقل نصف اجتماعات مجلس الإدارة للمصارف التي يساهم بها أجنب بالسودان وبمقر المصرف.

ج. على المصارف إرسال المعلومات التي سيتم عرضها في اجتماع الجمعية العمومية إلى الإدارة العامة للرقابة المصرفية بنك السودان المركزي قبل أسبوعين من تاريخ الانعقاد وذلك حتى ينسني للإدارة المختصة دراستها؛ وفي حالة عدم استيعاب المعلومات لأي جزئيات مطلوبة ولازمة فسوف يتم تبليغ المصرف لإدراجهما، وإذا لم يقم بذلك ستقوم الإدارة المختصة في بنك السودان المركزي بتقديم بيان للجمعية العمومية في ذلك الشخص.

ثانياً : اتفاقيات الإداره :

بما أن اتفاقيات الإداره يقصد بها الاتفاقيات التي تنشأ بين المصرف والمصرف الأم وتهدف إلى الاستفادة من خبرات وإمكانيات بنوك خارجية في مجال عملها ومشهود لها بالنجاح في العمل المصرفي وتقدم الدعم بكافة صوره (الدعم الفني والإداري وصياغة العقود وإعداد دراسات الجدوى ووضع أساس لاختيار وتعيين وتدريب الموظفين وإعداد الميزانيات التقديرية الخ)، عليه يجب عند الدخول في تلك الاتفاقيات مراعاة الجوانب التالية:

١. يجب الحصول على موافقة الحافظ بخصوص جميع بنود الاتفاقية.
٢. ضرورة التأكد من إلمام الطرف الثاني (مقيم الدعم) بجوانب العمل المصرفي السوداني والالتزام بالضوابط والموجّهات التي تحكمه. وتضمّين ذلك في شروط الاتفاقية
٣. يجب أن تكون الجهة الموقّع معها الاتفاقية مؤسسة مصرفيّة.
٤. تكون الفترة الزمنية للاتفاقية سنتين كحد أقصى على أن لا يتم تجديدها إلا بعد الرجوع للمحافظ لدراسة مبررات التجديد والوقف على تقييم مردود الفترة الأولى للاتفاقية .
٥. يتّبع على المصرف المتّابعة للصيغة لأداء مقدمي الدعم بموجب الاتفاقية، وتقديم تقرير نصف سنوي للمحافظ للوقوف على مدى تنفيذ الاتفاقية.
٦. يجب على الجهة المتعاقّد معها الالتزام بالصلاحيات المخولة لها في الاتفاقية وعدم التدخل في العمل التنفيذي وبخاصة في مجال التمويل والاستثمار والتصديق على العمليات بحيث يقتصر عملها على تقديم الدعم الفني والاستشارات في مختلف مجالات العمل المصرفي والتي لا تتعارض مع العمل التنفيذي .
٧. يجب على الجهة مقدمة الدعم الفني الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات التي تقوم بالإطلاع عليها من خلال عملها.

.٨ في حالة حدوث نزاع بين البنك والجهة المتعاقد معها لتقديم الدعم يتم اللجوء للتحكيم ويكون ذلك وفق القوانين السارية في السودان.

ع / بنك السودان المركزي

تهاني عثمان أبو القاسم محسن عبد الحفيظ حمد

إدارة الشئون المصرفية

الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي